الحيـــــاة والمحيـــــا

مسار التوازن

د. محمد يوسف الهاشل

رئيس اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي

4 يونيو 2020

محتوى العرض

1. الوضع الحالي
2. موجز حزمة التحفيز الاقتصادي
3. برنامج دعم وضمان التمويل
4. الخلاصة والتطلعات

محتوى العرض

1 الوضع الحالي

2 موجز حزمة التحفيز الاقتصادي

3 برنامج دعم وضمان التمويل

4 الخلاصة والتطلعات

يشهد العالم انتشارًا واسعًا ومفاجئًا وغير مسبوق للجائحة، مما تسبب بأزمة فريدة من نوعها

أسوأ ركود اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير

3-5% انخفاض متوقع في إجمالي الناتج المحلي عالمياً[1]

8-12% انخفاض متوقع في إجمالي الناتج المحلي في أوروبا

نمو سريع وغير مسبوق في مستويات البطالة

تأثر نحو 1.6 مليار عامل على مستوى العالم

توقعات بفقدان 305 مليون وظيفة في الربع الثاني من عام 2020

أزمة مزدوجة على مستوى دولة الكويت

أكبر انخفاض في أسعار النفط منذ أكثر من 20 عام

انعدام اليقين يؤثر على ثقة المستهلكين والأعمال

انعدام اليقين حول مدى وعمق الأزمة والفترة المتوقعة للتعافي، مع استفحال آثارها الاقتصادية والاجتماعية، واحتمالية عودة ظهور الفايروس

تتم مواجهة الأزمة على جبهتين، الحياة والمحيا،
ويجب الاستمرار في المحافظة على التوازن بين هاتين الجبهتين

اللجوء للإغلاق لكبح انتشار الفايروس وتخفيف العبء على الجهاز الصحي

تمديد الإغلاق يضيق الخناق على المعيشة، والتفاوت في منهجيات إعادة الافتتاح يكلف الاقتصاد العالمي تريليونات الدولارات

من الضروري إعادة فتح الاقتصاد والتأقلم مع العمل في الظروف الجديدة وفق البروتوكولات الصحية إلى جانب الالتزام الشخصي، لحين التوصل إلى لقاح أو علاج أو تحقيق المناعة الجمعية

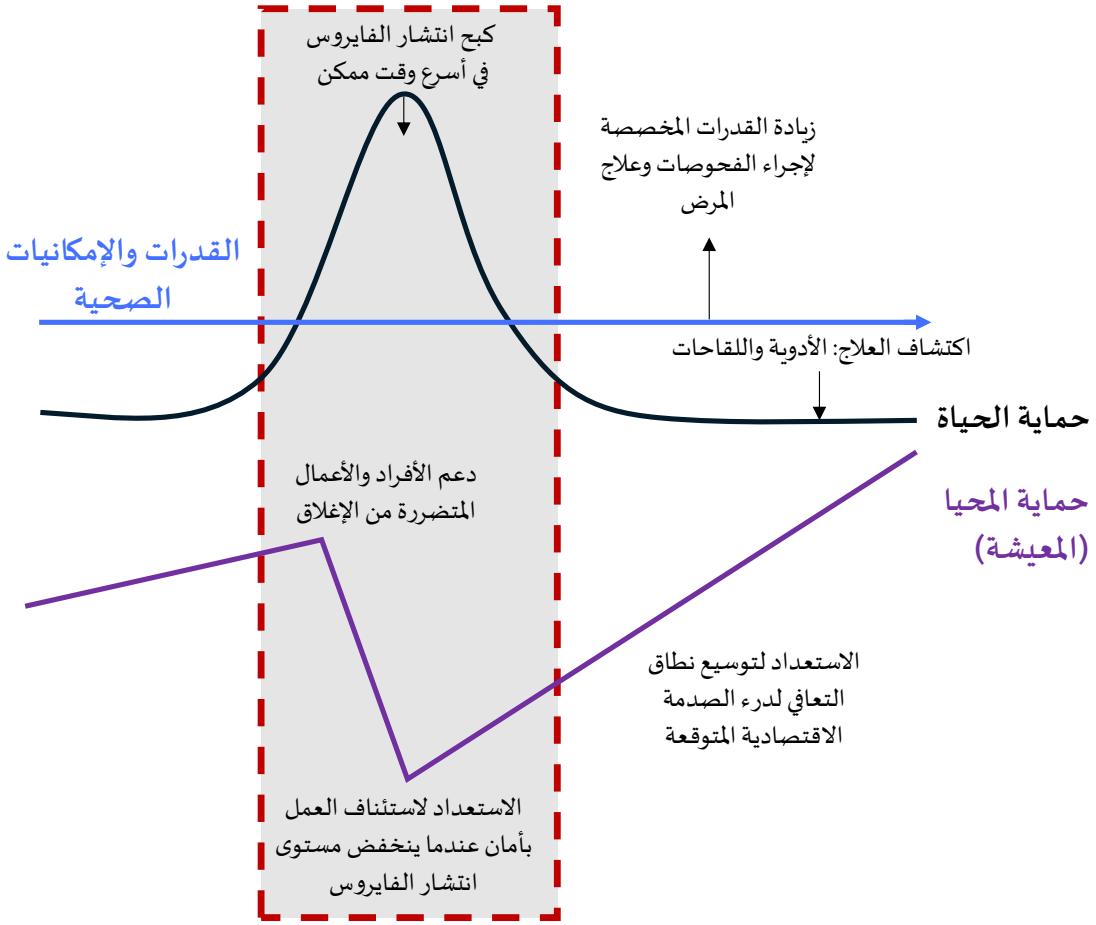

على صعيد الحياة: اتخذت السلطات الصحية والحكومية إجراءات للحد من انتشار الفايروس و إنقاذ الأرواح ، لكنها أثرت على الأوضاع الاقتصادية

3 أشهر

من الحظر الكلي والجزئي ساهمت في تخفيف حدة نمو عدد الإصابات

3 أشهر

فترة الخطة المعدة لإعادة فتح الاقتصاد مع وضع البروتوكولات اللازمة للتقليل من خطر عودة انتشار الفايروس

%75

انخفاض في عدد زوار متاجر الأغذية، ومحلات التجزئة وأماكن الترفيه في مايو 2020

%64

من الأفراد يشعرون بالقلق أو **انعدام اليقين بشأن الأوضاع الاقتصادية بعد الأزمة**

%45

من الشركات علقت أعمالها أو اضطرت إلى الإغلاق، و26% من الشركات شهدت انخفاضًا في الإيرادات بنسبة تفوق 80%

%44

من أصحاب العقارات قاموا **بتخفيض المستحقات الإيجارية** للمستأجرين حتى يتمكنوا من سدادها

على صعيد المحيا: لا بد من استجابة سريعة وفعالة، لتجنب الآثار السلبية على الكيانات الاقتصادية التي قد تنتهي بالإفلاس، ما يؤدي إلى مضار اقتصادية واجتماعية جمة

30% - 42% معدل الانخفاض المتوقع في إيرادات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات المتضررة

ستواجه الشركات **نقصًا في السيولة** قد يصل لنحو 3.0 مليارات دينار

زيادة **معدلات التعثر في السداد** بنحو 8-10 مرات

آثار غير مباشرة نتيجة **لانتقال الضرر بين القطاعات**

تنامي مخاطر **النقص** في إمدادات **السلع والخدمات الأساسية**

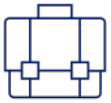

فقدان الوظائف في القطاع الخاص

انخفاض مستويات **الإنفاق والاستثمارات**

انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

تجاوزت استجابة حكومات الدول على المستوى العالمي لأزمة (COVID-19) 11 تريليون دولار أمريكي (15% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)[1]

تريليون دولار أمريكي

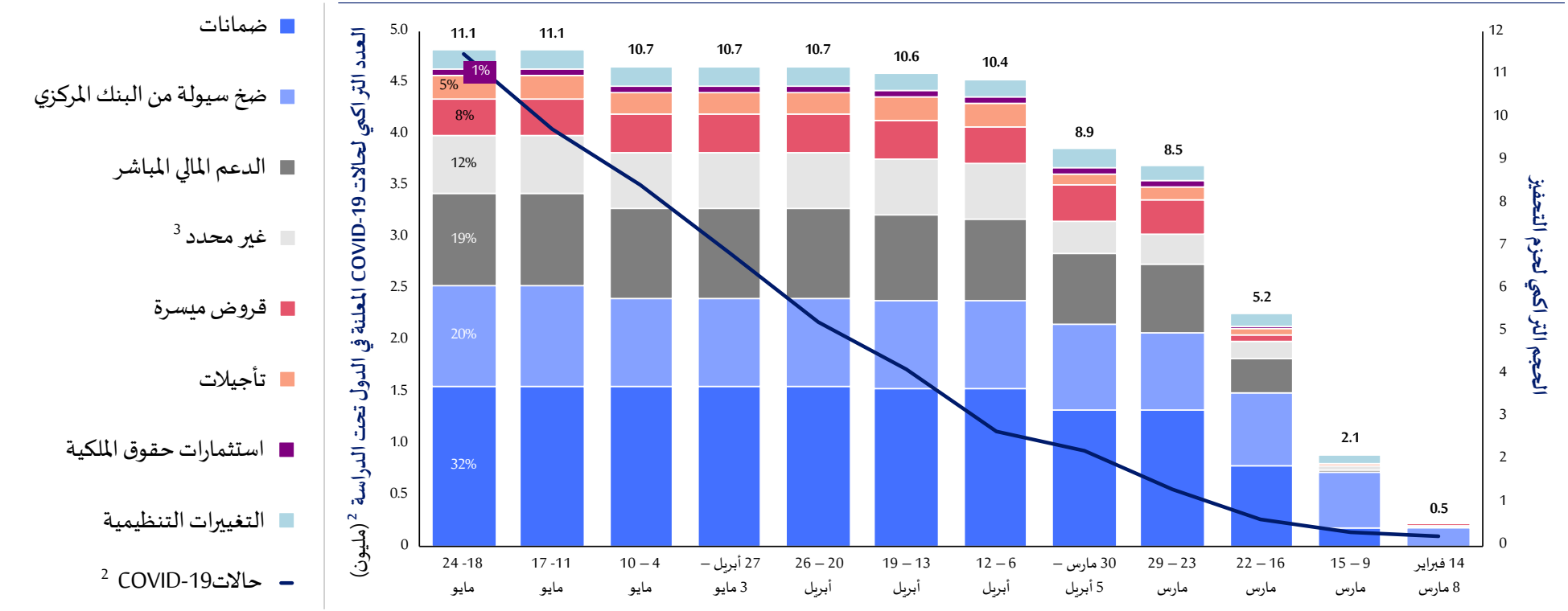

1. إجمالي العدد المعلن والمجمع والذي تم تحليله حتى الآن (عبر 54 دولة تم دراسة المعلومات الخاصة بحجم الحزم فيها)
2. الحالات التراكمية كما في اليوم الأخير من الفترة
3. الفرق بين حجم الحزم المعلن عنها وإجمالي الإجراءات التي يتوفر لها حجم أو يمكن تقديرها

تبنت اللجنة العليا للتحفيز الاقتصادي توجهًا استباقيًا يهدف إلى المحافظة على استقرار الأوضاع الاقتصادية والتحضير لمرحلة التعافي، لتمكين إطلاق مسار الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية

الاستقرار الاقتصادي والاستعداد لمرحلة التعافي

تكليف اللجنة وإطار عملها استجابةً للأزمة

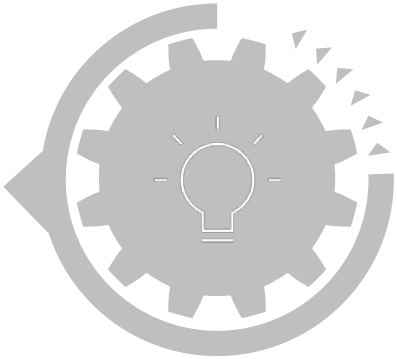

إصلاح وإعادة تشكيل الاقتصاد

مشروع وطني تقع مسؤوليته على عاتق جميع المؤسسات والأطراف في دولة الكويت

اعتمدت اللجنة العليا للتحفيز الاقتصادي مجموعة من المبادئ

طرح المعالجات الفورية والحلول العملية والعاجلة

1. التشارك بين جميع الأطراف في تحمل الأعباء
2. عدم تقديم تعويض عن فرص الربح الفائتة أو الخسائر
3. مساندة الوحدات الاقتصادية الكفؤة لعبور المرحلة
4. حماية جميع القطاعات الاقتصادية لمنع انتقال الضرر فيما بينها في ظل ترابط القطاعات.
5. الحزمة التحفيزية المقدمة مبنية على المعطيات والظروف الحالية
6. تصميم واقتراح برامج فعالة وقابلة للتطبيق من الجهات المعنية

تمكين الوحدات الاقتصادية لاستعادة النشاط فور عودة الحياة

محتوى العرض

1 الوضع الحالي

2 موجز حزمة التحفيز الاقتصادي

3 برنامج دعم وضمان التمويل

4 الخلاصة والتطلعات

تم تحديد أهداف واضحة عبر جميع قطاعات الاقتصاد ، ووضع التدابير وفقاً لذلك

أربعة قطاعات أساسية

القطاع الأسري

قطاع الأعمال

القطاع المصرفي

الحكومة

تم اتخاذ (22) تدبيرًا لتحفيز الاقتصاد

11

تدبيرًا ضمن قرار مجلس الوزراء رقم (455)

(M1 – M11)

11

تدبيرًا إضافيًا

(A1 – A11)

القطاع الأسري – أهم الأهداف والتدابير المتخذة

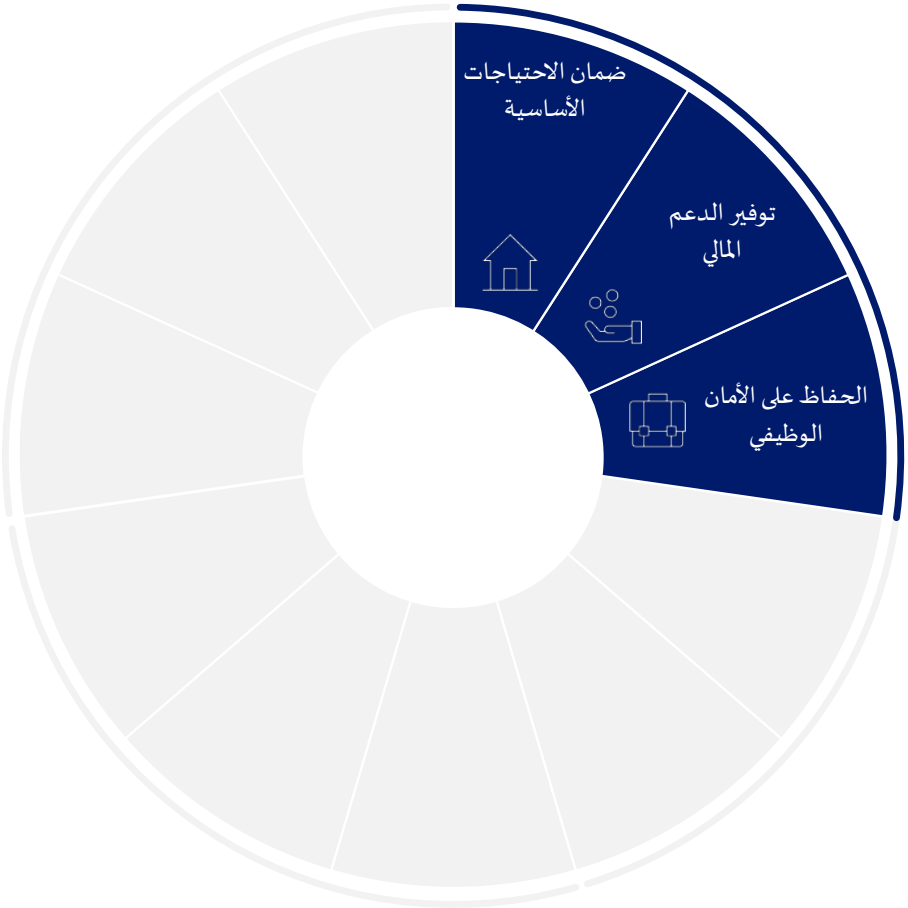

القطاع الأسري

M تدابير مجلس الوزراء

A تدابير إضافية

M1 ضمان **عدم تضرر المواطنين** العاملين في **القطاعات المتضررة** من تداعيات الأزمة

M2 المحافظة على استقرار مستويات **وأسعار السلع الغذائية والطبية**

M3 تأمين **الحد الأدنى** من الدخل الذي يكفل مواجهة **تكاليف المعيشة للعمالة المتضررة**

M4 **دعم رواتب** المسجلين على الباب الخامس في التأمينات الاجتماعية

M9 صرف **المعاش التقاعدي** لحالات محددة لمدة 6 شهور

A1 **مضاعفة الدعم** المقدم للعمالة الوطنية المسجلة **على الباب الثالث**

A2 **تأجيل أقساط** عمليات التمويل **الشخصية**

A3 **وقف الرسوم على أجهزة نقاط البيع والسحب الآلي** والقنوات **الإلكترونية** لمدة ثلاثة أشهر

M4 A1 أدخلت اللجنة تدابير إضافية لدعم القطاع الأسري والموظفين

الشريحة المستهدفة

نحو 15 ألف مواطن مسجل ضمن الباب الخامس

نحو 57 ألف مواطن مسجل ضمن الباب الثالث

الدعم

مضاعفة دعم العمالة الوطنية

الفترة

6 شهور

قطاع الأعمال – أهم الأهداف والتدابير المتخذة

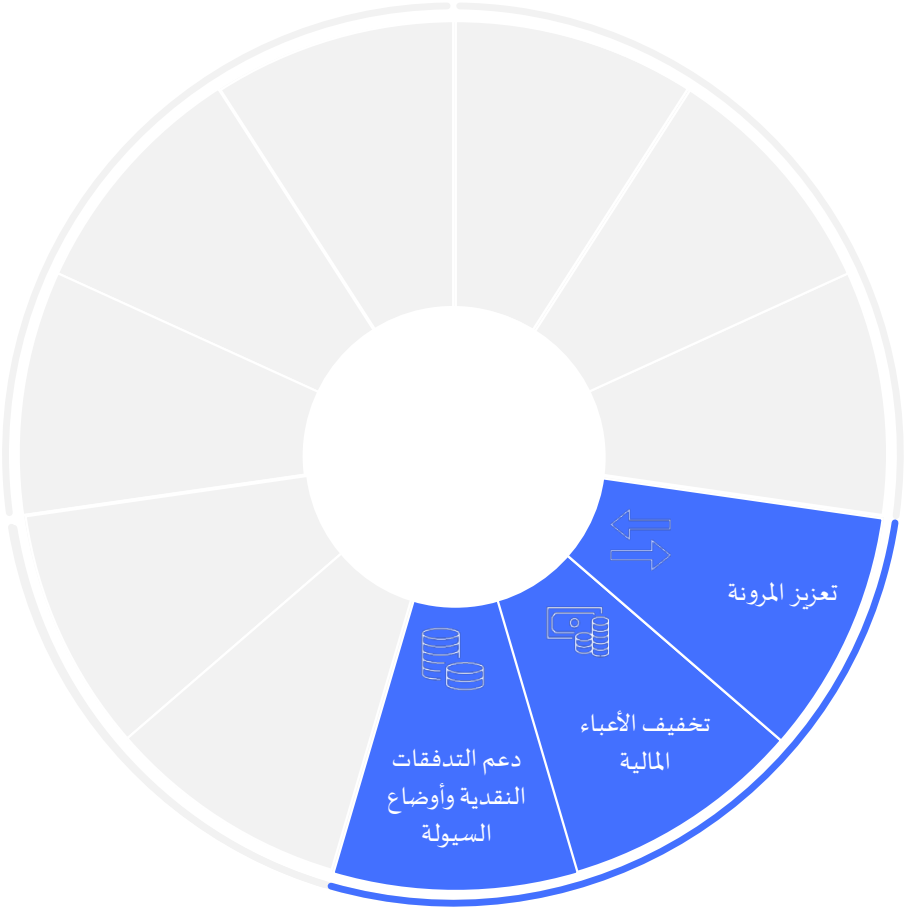

قطاع الأعمال

M تدابير مجلس الوزراء

A تدابير إضافية

M5 تأجيل الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني والبنك الصناعي

M6 تقديم قروض بشروط ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

M7 تقديم قروض بشروط ميسرة للشركات والعملاء المتضررين

M8 تأجيل الاشتراكات الشهرية المستحقة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية لمدة 6 شهور

M10 تقديم إعفاءات حكومية للمؤسسات الاقتصادية المتضررة

M11 تسريع الدورة المستندية لسداد الالتزامات المستحقة للقطاع الخاص

A4 تأجيل أقساط عمليات التمويل للشركات المتضررة

A5 تعديل بعض أحكام قانون العمل

A6 اقتراح تأجيل اخلاء المستأجرين في العقارات التجارية

A7 برنامج دعم وضمان الدولة للتمويل

A8 اقتراح إنشاء محاكم مختصة في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية

القطاع المصرفي – أهم الأهداف والتدابير المتخذة

القطاع المصرفي

A9 تفعيل **أدوات التحوط الكلي** لزيادة المساحة الإقراضية لدى القطاع المصرفي

A10 أسعار فائدة جذابة لكل من المقترضين والمقرضين من خلال **إجراءات السياسة النقدية**

A11 حظر البيع أو التنفيذ على الضمانات المرهونة

A تدابير إضافية

بادربنك الكويت المركزي إلى اتخاذ إجراءات احترازية سريعة على صعيد السياسة التحوطية والسياسة النقدية

%1.5

سعر الفائدة المحدد من بنك الكويت المركزي هو الأدنى تاريخياً

16 مارس 2020

1.7 مليار دينار

رأس المال الرقابي الإضافي الناتج من الإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية

2 أبريل 2020

3 مرات

متطلبات رأسمال أقل لمنح التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

2 أبريل 2020

9-8 مليارديناز

المساحة الإقراضية المتوفرة لدى البنوك في ضوء تخفيض متطلبات السيولة

2 أبريل 2020

الحكومة – أهم الأهداف

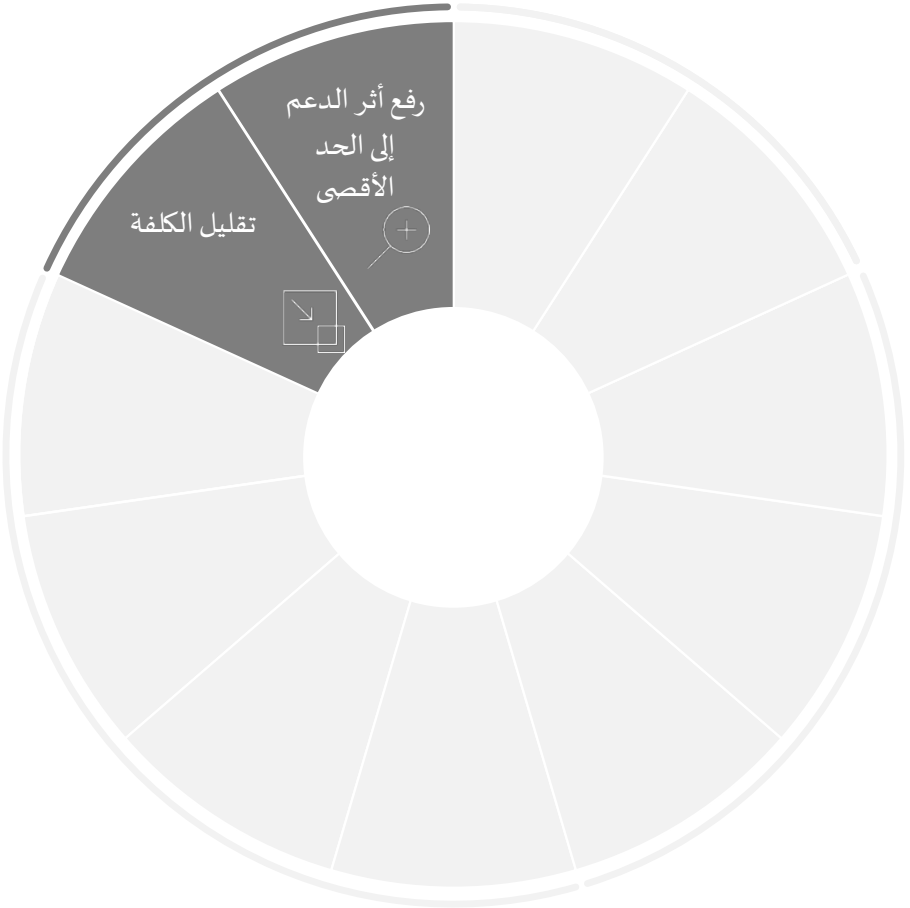

الحكومة

رفع أثر الدعم **إلى الحد الأقصى**

تقليل **الكلفة**

تم تحديد 22 تدبيرًا لتحفيز الاقتصاد

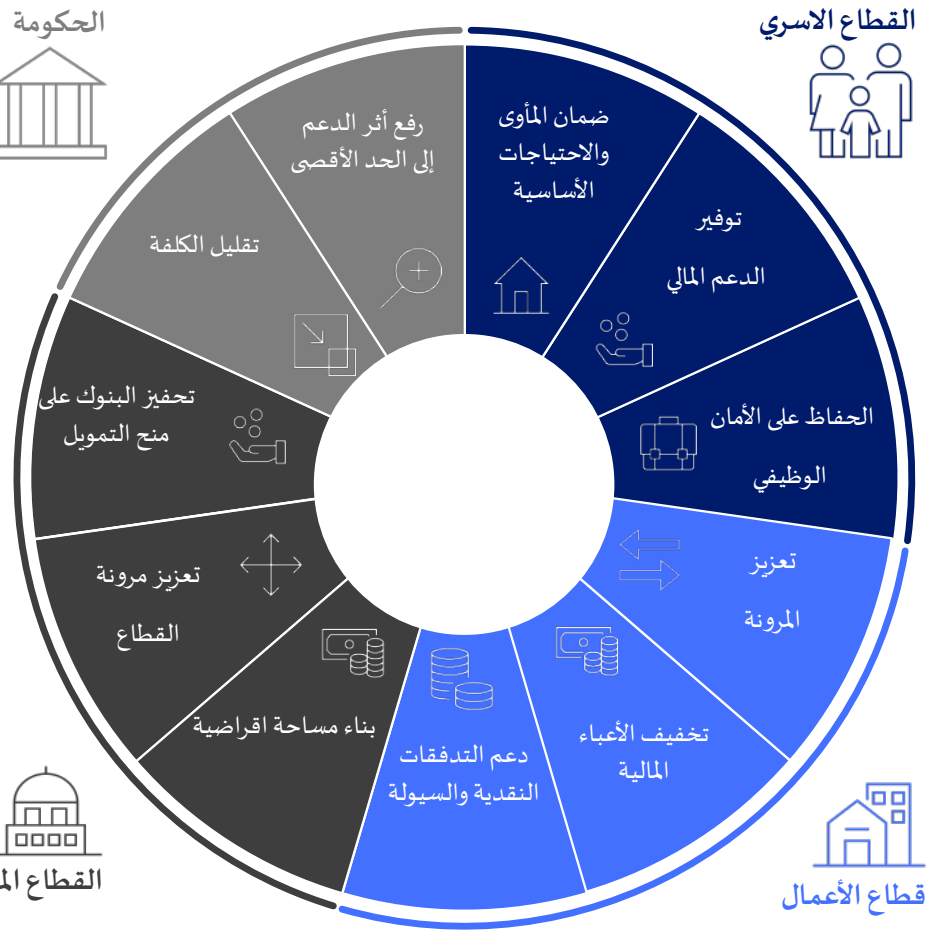

- M1 ضمان عدم تضرر المواطنين العاملين في القطاعات المتضررة من تداعيات الأزمة
- M2 المحافظة على استقرار مستويات وأسعار السلع الغذائية والطبية
- M3 تأمين الحد الأدنى من الدخل الذي يكفل مواجهة تكاليف المعيشة للعمالة المتضررة
- M4 دعم رواتب المسجلين على الباب الخامس في التأمينات الاجتماعية
- M5 تأجيل الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني والبنك الصناعي
- M6 تقديم قروض بشروط ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- M7 تقديم قروض بشروط ميسرة للشركات والعملاء المتضررين
- M8 تأجيل الاشتراكات الشهرية المستحقة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية لمدة 6 شهور
- M9 صرف المعاش التقاعدي لحالات محددة لمدة 6 شهور
- M10 تقديم إعفاءات حكومية للمؤسسات الاقتصادية المتضررة
- M11 تسريع الدورة المستندية لسداد الالتزامات المستحقة للقطاع الخاص
- A1 مضاعفة الدعم المقدم للعمالة الوطنية المسجلة على الباب الثالث
- A2 تأجيل أقساط عمليات التمويل الشخصية
- A3 وقف الرسوم على أجهزة نقاط البيع والسحب الآلي والقنوات الإلكترونية لمدة ثلاثة أشهر
- A4 تأجيل أقساط عمليات التمويل للشركات المتضررة
- A5 تعديل بعض أحكام قانون العمل
- A6 اقتراح تأجيل اخلاء المستأجرين في العقارات التجارية
- A7 برنامج دعم وضمان الدولة للتمويل
- A8 اقتراح إنشاء محاكم مختصة في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية
- A9 تفعيل أدوات التحوط الكلي
- A10 تفعيل أدوات السياسة النقدية
- A11 حظر البيع أو التنفيذ على الضمانات المرهونة

طبقت التدابيرفي وقت مبكرنظراً لحساسية تداعيات الأزمة

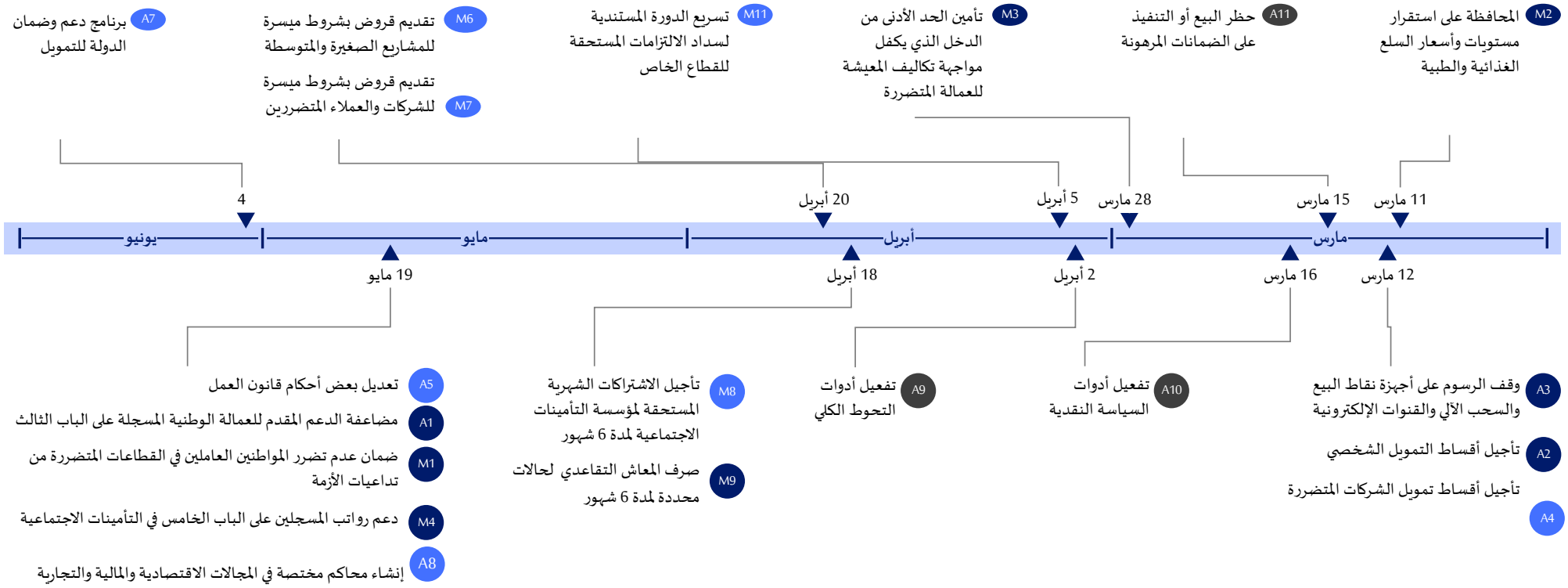

محتوى العرض

1 الوضع الحالي

2 موجز حزمة التحفيز الاقتصادي

3 برنامج دعم وضمان التمويل

4 الخلاصة والتطلعات

التمويل الميسر وضمان التمويل من التدابير المتبعة على نطاق واسع عالميًا

النسبة المئوية لمكونات حزم التحفيز حول العالم

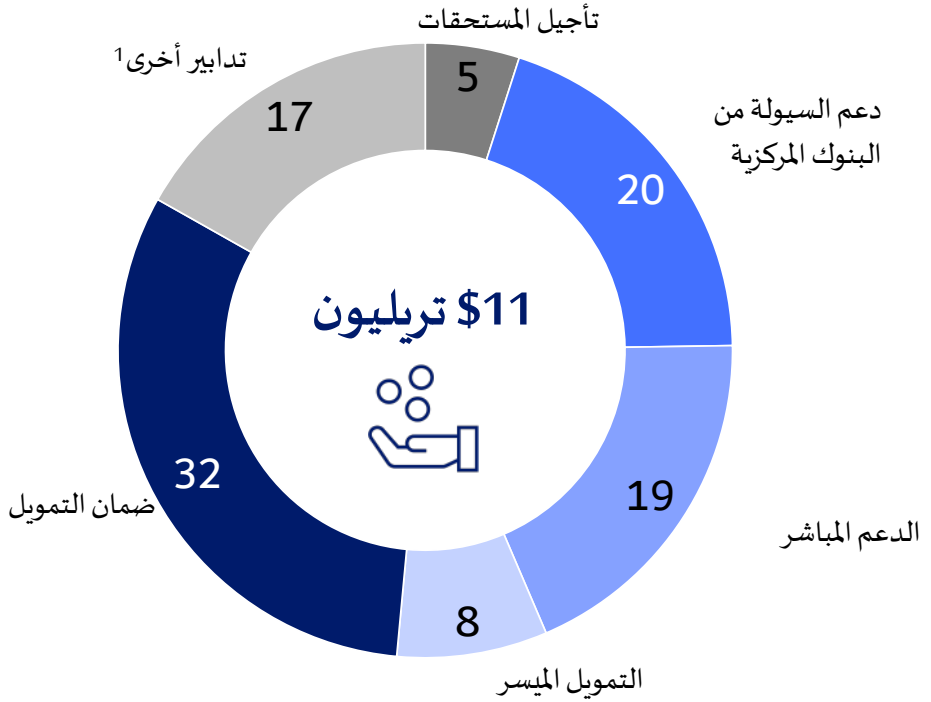

تشكل برامج التمويل الميسر وضمان القروض 40% من تدابير التحفيز

تمت دراسة الحزم التحفيزية لمواجهة تداعيات الأزمة في

35 دولة

1. تتضمن تملك الحصص في الشركات وإجراءات أخرى غير محددة

ثلاثة عناصر رئيسية لدعم مالي سريع وفعال للوحدات الاقتصادية

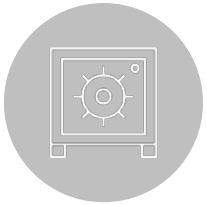

توافر **سيولة كافية للتمويل** لدى البنوك

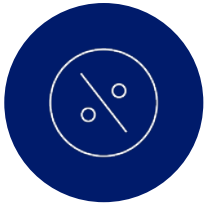

أسعار فائدة جذابة لكل من المقترضين والمقرضين من خلال إجراءات السياسة النقدية ودعم كلفة التمويل

المشاركة في تحمل مخاطر الائتمان لتحفيز البنوك على زيادة التمويل

دعم كلفة التمويل الميسر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لمدة تصل إلى 4 سنوات

مبلغ التمويل	250,000	د.ك كحد أقصى للعميل الواحد من فئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة
أوجه الاستخدام		المصاريف الدورية التعاقدية (مثل الرواتب والإيجارات...)
الشروط		أجل السداد: فترة أقصاها 4 سنوات شاملة سنة سماح الفائدة: بواقع سعر الخصم + 1% (2.5% سنوياً حالياً)
معايير الاستحقاق		الشركات المتضررة من تداعيات أزمة فايروس كورونا لا يستفيد من هذا التمويل العميل غير المنتظم في السداد لا يستفيد من هذا التمويل العميل إذا كان جزءًا من كيان قانوني آخر لديه مصادر تمويل بديلة المحافظة على العمالة الوطنية والوصول إلى النسب المقررة في نهاية عام 2021
الدعم الحكومي لكلفة التمويل		100% للسنتين الأولى والثانية، 90% للسنة الثالثة، 80% للسنة الرابعة

مثال : كلفة التمويل لمبلغ 100 ألف د.ك[1]

245 د.ك

(0.25% من الإجمالي)

الكلفة التي تتحملها المشروعات الصغيرة والمتوسطة

100%

التمويل الممنوح من البنك

1 بافتراض دفعات ربع سنوية لمدة أربع سنوات

دعم كلفة التمويل الميسر للشركات لمدة تصل إلى 3 سنوات

الشريحة المستهدفة	الشركات التي لا ينطبق عليها تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة
أوجه الاستخدام	المصاريف الدورية التعاقدية (مثل الرواتب والإيجارات...)
الشروط	أجل السداد: فترة أقصاها 3 سنوات شاملة سنة سماح الفائدة: بواقع سعر الخصم + 1% (2.5% سنوياً حالياً)
معايير الاستحقاق	الشركات المتضررة من تداعيات أزمة فايروس كورونا لا يستفيد من هذا التمويل العميل غير المنتظم في السداد المحافظة على العمالة الوطنية والوصول إلى النسب المقررة في نهاية عام 2021
الدعم الحكومي لكلفة التمويل	100% للسنة الأولى، 50% للسنة الثانية، 0% للسنة الثالثة

مثال : كلفة التمويل لمبلغ 100 ألف د.ك[1]

1,813 د.ك

(1.81% من الإجمالي)

الكلفة التي تتحملها الشركات

100%

التمويل الممنوح من البنك

1 بافتراض دفعات ربع سنوية لمدة 3 سنوات

بناء على دراسة التجارب العالمية تم إعداد برنامج ضمان التمويل ليوائم الاقتصاد الوطني في دولة الكويت

معايير الاستحقاق	الشركات التي تأثرت بأزمة فايروس كورونا والتي كانت تعمل بكفاءة قبل الأزمة
الجزء المضمون من التمويل	أصل الدين فقط
هيكل الضمان	تضمن الدولة التمويل بنسبة 80 %
الرسوم	يتم فرض رسوم سنوية لصالح الدولة على البنوك بمقدار 0.25 % على الجزء المضمون من التمويل

يحقق برنامج ضمان الدولة للتمويل فوائد عديدة للاقتصاد، والبنوك، والعملاء المتضررين

تمويل دون أثر مباشر على أموال الدولة - التكاليف عند التعثر الفعلي في السداد، مما يحرر رؤوس الأموال ويمكن من استثمارها

تكلفة لا تتخطى عُشر مبلغ التمويل المتاح

الاشتراك في المسؤولية والمخاطرة بين البنوك والحكومة مما يسمح لكل منها بالتركيز على دوره الأساسي، والحد من المخاطر الأدبية (Moral Hazards)

تقليل الضغوط التضخمية التي قد تنتج من ضخ السيولة المباشرة

برنامج محدد بآجال زمنية معينة وموجه ومدى نهائي محدد بوضوح

العرض على مجلس الأمة الموقر
للنظر في مشروع القانون
وإصداره

محتوى العرض

1 الوضع الحالي

2 موجز حزمة التحفيز الاقتصادي

3 برنامج دعم وضمان التمويل

4 الخلاصة والتطلعات

الخلاصة والتطلعات

النجاح في تحدي الحياة والمحيا يتطلب التوصل إلى توازن دقيق بين الجانبين

التكاتف بين الجميع عامل رئيسي لمواجهة هذا التحدي

للنجاح على الجبهتين لا بد من **التزام الجميع** التام بالبروتوكولات الصحية للمحافظة على الأرواح وكذلك على استمرار دوران عجلة الاقتصاد

أزمة فريدة .. فرصة فريدة

تاريخيًا كانت الأزمات عنصرًا محفزًا **للإسراع في التغيير والتطوير**

تقف الكويت اليوم عند مفترق طرق، وهذه فرصة لنبني اقتصادًا جديدًا على أسس أمتن وأقوى

الحيـــــاة
والمحيـــــا

ونأمل السلامة للجميع

المصادر

صفحة 5

- منظمة العمل الدولية
- صندوق النقد الدولي

صفحة 7

- تقرير ،Google COVID-19 Community Mobility Reportحجم العينة = 1072، بتاريخ 25 مايو 2020
- استبيان ،COVID-19 Kuwait Business Impactحجم العينة = 498، 13 مايو 2020، Bensirri Public Relations
- استبيان ،McKinsey Kuwait Business and Employee sentimentحجم العينة = 176، 24-26 أبريل 2020
- تقرير Ajar Boosting rent collection in the Coronavirus crisis

صفحة 9

- قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية
- النشرات الصحفية الرسمية

صفحة 23

- النشرات الصحفية الرسمية
- التغطية الصحفية للبيانات الرسمية

الحيـــــاة
والمحيـــــا